دور البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي في مواجهة تحديات التحول الرقمي

د. هيام سامي الزعبي
استاذ مساعد- الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

تظهر أهمية البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي في مواكبة الباحثين من المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي للتطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم اليوم، والذي شمل جميع مجالات الحياة وغيّر في أنظمة العديد من المؤسسات المالية والتعليمية والشركات والمصارف وغيرها، والذي تزامن مع التطور الكبير في التقنيات التكنولوجية التي ساهمت وبشكل ملحوظ في الاتجاه نحو الرقمنة والتحول الرقمي في كافة القطاعات، وانتشرت التعاملات الرقمية بين الأفراد والمؤسسات والاعتماد الكلي على وسائل رقمية في كثير من القطاعات، كما ظهرت النقود الرقمية وتعالت الأصوات في الدعوة إلى تبنيها واستشراف المستقبل في استحواذها على النظام النقدي العالمي، وبهذا أصبح اتجاه العالم يسير نحو الرقمنة التي أصبحت أمرًا واقعًا لا سبيل للانفكاك عنه، وعزز ذلك جائحة كورونا التي اجتاحت العالم في عام ٢٠١٩ م، فقد ساهمت بشكل كبير في ظهور الحاجة الملحة إلى التحول الرقمي في كثير من القطاعات.

إن هذا الاتجاه والتحول بالرغم من ضرورته والأثر الايجابي الذي يحدثه في العالم، إلا أن فيه الكثير من السلبيات منها ما يتعلق بعنصر الأمان والخصوصية والمشروعية، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بالمعاملات المصرفية والمالية وظهور أدوات وطرق ووسائل رقمية بديلة عن الوسائل التقليدية، وأيضا مسألة التعامل بالنقود الرقمية واعتمادها ولعلها القضية الأبرز في الوقت الحاضر، فتظهر تساؤلات عديدة لدى الفرد المسلم حول مشروعية التعامل معها ودرجة أمانها، إلا إن اقتناع البعض بها جاء اعتماداً على الآراء الصادرة عن غير المتخصصين وإن بدت بصيغة شرعية، ولعل هذا من أبرز التحديات التي تواجه الباحث في مجال الاقتصاد الإسلامي حيث يقف أمام مسؤولية كبيرة تقع على عاتقه كمسلم بدايةً وكباحث ومتخصص في مجال شرعي اقتصادي، فيتوجب عليه أن يعمل جاداً في البحث والتحري وإمعان النظر في مثل هذه القضايا المستجدة حتى يصل إلى الإجابة عن التساؤلات التي ما زال معظمها دون إجابة، سواء من حيث موضوع الأمان أو الخصوصية والجهالة وصولاً إلى إنزال الحكم الشرعي فيها.

ومن هنا تظهر أهمية البحث العلمي وإجراء الدراسات في مجال الاقتصاد الإسلامي حتى تبرز حقيقة المعاملات والوسائل المتبعة بشكلها الجديد (الرقمنة)، وخاصة التكنولوجيا المالية والنقود الرقمية وغيرها

من القضايا التي لا بد من دراستها قبل قبولها، وهل هي مقبولة شرعًا بشكلها الحالي أم تحتاج إلى تعديل في بعض آليات عملها ووضع ضوابط معينة حتى تصبح مقبولة شرعًا.

وبناءً على ما سبق فقد كثرت الدراسات والأبحاث من قبل الباحثين والمختصين في العلوم الشرعية وخاصةً الاقتصاد الإسلامي لا يمكن حصرها في هذا المقال، للبحث في القضايا المستجدة وكل ما يتعلق بالتحول الرقمي والتكنولوجيا المالية والنقود الرقمية، كما أُقيمت المؤتمرات والندوات والملتقيات العلمية في العالم الإسلامي بمشاركة المجالس العلمية والهيئات الشرعية ومجالس الافتاء جنبًا إلى جنب مع الباحثين والمختصين من كافة دول العالم الإسلامي من أجل مناقشة هذه القضايا وبيان ما يعتري هذه المعاملات من شبهات وكيف يمكن أن تقبل شرعًا، وكيفية مواجهة تحديات التحول الرقمي، والعمل على ايجاد حلول مناسبة وابتكار منتجات وطرق ووسائل تكنولوجية موافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأثبتت هذه الدراسات بأن لها أثرًا واضحًا على نمو وتطور المصرفية الإسلامية، وظهور التكنولوجيا المالية الإسلامية وانتشارها في دول العالم، وترسيخ جذور نظام الاقتصاد الإسلامي وإبراز قدرته على احتواء القضايا المستجدة والعمل على مواءمتها مع الأحكام الشرعية.

وفي الواقع فإن الكثير من الباحثين والمختصين في مجال الاقتصاد الإسلامي يتميزون بالعمل الجاد والدؤوب دون كلل أو ملل، كما يتميزون بالرؤية الثاقبة واستشراف المستقبل في القضايا التكنولوجية المستجدة، والأهم من ذلك أنهم يمتلكون الإيمان بقضية ترسيخ نظام الاقتصاد الإسلامي وأهميته في ايجاد الحلول للأزمات الاقتصادية العالمية، فهذه ثوابت لا بد من وجودها لدى الباحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي، وخاصةً أن نظام الاقتصاد الإسلامي يتعرض لهجمة شرسة تستهدف إيجاد مفاهيم خاطئة وإثارة الشكوك لدى الأفراد والمؤسسات والمجتمعات الإسلامية، كمحاولة لترسيخ مفاهيم مغلوطة لدى ضعاف النفوس حول عدم وجود نظام إسلامي.

وكنتيجة مبدئية لهذه الدراسات ظهرت كثير من الفتاوى الشرعية تتعلق بمشروعية العديد من المعاملات المالية المستحدثة نتيجة التحول الرقمي، والأدوات والأساليب الرقمية المتبعة في المؤسسات المالية الإسلامية، كما ظهرت فتاوى تتعلق بمشروعية التعامل بالنقود الرقمية، وقد تباينت الفتاوى والآراء بين مجيز ومحرم، ومنها من وضع أسس وضوابط مستوحاة من أحكام الاقتصاد الإسلامي حتى يمكن تقبلها شرعًا وبالتالي عدم إجازتها بالشكل التي هي عليه.

وهذا ما يدل على الحاجة الملحة لاستمرارية البحث العلمي وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث وجمع المعلومات والتحري المبني على قواعد علمية سليمة، وبالتعاون مع الهيئات الشرعية والمجالس العلمية لمدارستها بشكل دقيق والخروج بالحكم الشرعي فيها، ولا بد من التشجيع والتحفيز المستمر للباحثين للبحث والاستنباط، فما زال الكثير من المسائل مبهمة ولم يتم إصدار الحكم الشرعي النهائي فيها، كما أن التطور التكنولوجي ما زال في جنوح مستمر وبانتظار قضايا جديدة تحتاج إلى البحث والتحري وبيان الحكم الشرعي فيها.